

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٩٧١ لسنة ١٩٧١

بإنشاء صندوق تمويل أعمال مبنى وزارة الخارجية بالخارج

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ؛
وعلى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦
لسنة ١٩٦٤ والقوانين المعدلة له ؛

قرر :

مادة ١ - تنشأ هيئة عامة تسمى "صندوق تمويل أعمال مبنى وزارة الخارجية بالخارج" ويكون مقر هذا الصندوق مدينة القاهرة وتكون له الشخصية الاعتبارية ويلحق بوزارة الخارجية .

مادة ٢ - أغراض الصندوق هي :

(أ) شراء وبيع واستبدال واستئجار المباني والأراضي اللازمة لبناء دور البعثات الدبلوماسية والقنصلية بالخارج ، والمكاتب الفنية الملحقة بها .

(ب) إقامة المباني اللازمة للجهات المذكورة .

(ج) بناء دور سكنى العاملين بالجهات المذكورة وتأجيرها لهم .

(د) يجوز للصندوق أن يؤدي في الخارج خدمات مما تدخل في أغراض إنشائه لأى وزارة أو هيئة أو مؤسسة عامة أو إحدى الوحدات الاقتصادية وذلك على حساب هذه الجهات .

مادة ٣ - تتكون موارد الصندوق من العناصر الآتية :

(أ) ما تخصصه الدولة من اعتمادات .

(ب) حصيلة إيجارات المباني والأراضي وفيها التي تملكها الدولة في الخارج .

(ج) ثمن بيع العقارات التي تملكها الدولة في الخارج .

(د) القروض التي يعقدها الصندوق والتسهيلات الائتمانية التي تمنح له .

(هـ) الإعانات والتبرعات والهبات والوصايا

مادة ٤ - تعتبر أموال الصندوق والمباني التي يملكها أموالاً عامة .

مادة ٥ - يتولى إدارة الصندوق مجلس إدارة يشكل من :

ويكل وزارة الخارجية الذي يحدده وزير الخارجية رئيساً

ويكل وزارة الخزانة لقطاع الميزانية والحسابات للجهاز

الإدارى للدولة

ويكل وزارة الاقتصاد لشئون النقد

ويكل وزارة الاسكان والمرافق الذي يحدده وزير الاسكان

والمرافق

ويكل وزارة التخطيط الذي يحدده وزير التخطيط

رئيس إدارة الفتوى لوزارة الخارجية

مدير عام الصندوق

مادة ٦ - يكون للصندوق مدير عام يندب من بين العاملين بوزارة الخارجية .

مادة ٧ - يختص مجلس إدارة الصندوق بتصرف شئونه ، كما يختص بإصدار القرارات واللوائح الداخلية والقراءات المتعلقة بالشئون الإدارية والمسألة والفنية دون التقيد بالقواعد المالية التي تجرى عليها الحكومة .

ويكون لمجلس الإدارة نذب أو استشارة من يرى الاستعانة بهم من العاملين بالحكومة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها حتى الدرجة الثانية .

مادة ٨ - يعد مجلس إدارة الصندوق خطة سنوية تعرض على وزير الخارجية لاعتمادها .

مادة ٩ - يكون للصندوق ميزانية خاصة يعد مشروعها مجلس الإدارة ويتمده وزير الخارجية كما يعتمد الحساب الختامى الذى يعده الصندوق .

مادة ١٠ - تبدأ السنة المالية للصندوق من أول يولييه من كل عام وتنتهى فى ٣٠ يونيو من العام التالى .

مادة ١١ - يجتمع مجلس الإدارة مرة كل شهر على الأقل بدعوة من رئيس المجلس ولا يكون الاجتماع صحيحاً إلا بحضور أغلبية الأعضاء وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

مادة ١٢ - للمجلس أن يدعو لحضور جلساته من يرى الاستعانة به دون أن يكون له صوت معدود فى المداولات .

مادة ٣ - تقرر أن يكون نصيب كل من جمهورية السودان
والجمهورية العربية المتحدة في هذا الشأن كالتالي :

جنيه	
نصيب جمهورية السودان الديمقراطية .	٣٠٤٣٧٥
نصيب الجمهورية العربية المتحدة .	٣٤٩٦٢٥
الجملة	<u>٦٥٤٠٠٠</u>

مادة ٤ - يؤخذ نصيب الجمهورية العربية المتحدة من الاعتماد
المخصص لهذا الغرض بالموازنة الاستثنائية للجهاز الإداري للحكومة لسنة
المالية ١٩٧٢/٧١ قسم ٣ - وزارة الري فرع ١ - الديوان العام فصل ٢ -
الجهاز المصري الفني لمياه النيل باب ٣ - استخدامات استثنائية .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

مدر برياسة الجمهورية في ٣ جمادى الآخرة سنة ١٣٩١ (٢٥ يولي سنة ١٩٧١)

أنور السادات

الجدول

(١) المصروفات :

جنيه	
باب ١ - مرتبات وأجور ورواتب ومكافآت وإعانة غلاء المعيشة .	٦٠,٠٠٠
باب ٢ - مصروفات عامة .	١١٩,٠٠٠
باب ٣ - استخدامات استثنائية .	٤٧٣,٠٠٠
باب ٤ - مصروفات أخرى .	٢,٠٠٠
الجملة	<u>٦٥٤,٠٠٠</u>

(ب) الإيرادات :

حصة الحكومتين في ميزانية الهيئة

جنيه	
حصة جمهورية السودان الديمقراطية .	٣٠٤,٣٧٥
« الجمهورية العربية المتحدة .	٣٤٩,٦٢٥
الجملة	<u>٦٥٤,٠٠٠</u>

مادة ١٣ - تبلغ قرارات مجلس إدارة الصندوق إلى وزير الخارجية
لاعتقادها .

مادة ١٤ - تسرى على العاملين في الصندوق أحكام القوانين واللوائح
والقواعد التنظيمية المتعلقة بالوظائف العامة .

مادة ١٥ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

مدر برياسة الجمهورية في ٣ جمادى الآخرة سنة ١٣٩١ (٢٥ يولي سنة ١٩٧١)

أنور السادات

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٩٧٢ لسنة ١٩٧١

يربط ميزانية الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل
عن السنة المالية ١٩٧٢/٧١

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى اتفاق الاستفاح الكامل بمياه النيل المقود في ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٩
بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية السودان ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٢١ لسنة ١٩٦٠ باعتقاد اللائحة
الداخلية للهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٠٠ لسنة ١٩٧١ يربط الموازنة العامة
للدولة للسنة المالية ١٩٧٢/٧١ ؛

فقررت

مادة ١ - تقرر مصروفات ميزانية الهيئة الفنية الدائمة المشتركة
لمياه النيل للسنة المالية ١٩٧٢/٧١ بمبلغ ٦٥٤,٠٠٠ ج (ستمائة وأربعة
ونمسين ألف جنيه) وذلك حسب الجدول المرافق لهذا القرار .

مادة ٢ - تقرر إيرادات ميزانية الهيئة الفنية الدائمة المشتركة
لمياه النيل للسنة المالية ١٩٧٢/٧١ بمبلغ ٦٥٤,٠٠٠ ج (ستمائة وأربعة
ونمسين ألف جنيه) وذلك حسب الجدول المرافق لهذا القرار .